نعم لخيار المفاوضات السلمية.. لا للمماطلة والعسكرة

يا عمال العالم اتحدوا

وطن حر وشعب سعيد

طريق الشعب

الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي

العدد ٦ السنة ٥٥ ـ كانون ٢/ ١٩٩٠ السعر ١٥٠ فلساً

على طريق الشعب

في ذكرى وثبة كانون ١٩٤٨

دروس الماضي البليغة ومهمات الحاضر الملحّة

تمر هذه الأيام الذكرى الثانية والثلاثون لوثبة كانون المجيدة، التي كانت مأثرة جماهيرية في سلسلة المآثر التي اجترحها شعبنا في نضاله، من أجل التحرر والديمقراطية. ويتطوي استذكار الوثبة، في الظروف الراهنة خصوصاً، على أهمية استثنائية انطلاقاً من الدروس والعبر الموحيات التي قدمتها.

كانت الوثبة فعالية ثورية شاركت فيها كل القوى السياسية الوطنية، من كل القوميات والطوائف. واستطاع ائتلاف الشارع السياسي ان يفرض التعاون على قيادات الاحزاب والقوى الوطنية، فتكونت حركة جماهيرية غير مسلحة، واسعة، أخذت الشارع بيديها، وهزمت قوى البوليس، واستطاعت اسقاط الحكومة العوالية للاستعمار، وقبر معاهدة بورتسموث التي اعدتها لادامة تبعية العراق السياسية.

وفي تلك الأيام تجلى التضامن بين العمال والطلاب، وتمكس تآخي العرب والكرد والأقليات القومية، وتقلصت، إلى حد كبير، أمراض الطائفية والحساسيات بين الأطراف الوطنية، وتناسى تعاطف الجيش مع الشعب. وتنادت المدن العراقية لتقاسم العاصمة بغداد غضبتها على حكم الطغيان. ولأول مرة برزت المرأة العراقية عنصراً مؤثراً في الحركة السياسية من خلال مشاركتها الفعالة وذات المغزى العميق في الوثبة.

ولم يكن اعتباطاً ان أسست الجماهير، أثناء الوثبة وفي أعقابها، ورغم الهجوم على حركتها، منظماتها الاجتماعية، وفرضت مقداراً غير قليل من حرية التعبير، وتنامت الحركة المطلبية الاقتصادية والسياسية.

وكان لحزبنا الشيوعي دوره المشهود في أحداث الوثبة، وتعبئته للجماهير من خلال الشعارات الثورية الملموسة، وتجلي مبادرة الشيوعيين الفعالة في تحريك وتوجيه الجماهير، تحت قيادة الرفيق الخالد فهد وهو يرزح خلف جدران السجن، مما يعد واحدة من مآثر الشيوعيين العراقيين وحزبهم.

وكانت الوثبة تمريناً فعالاً لنضالات ثورية هامة لاحقة في بلادنا، توجها شعبنا بانتصار ١٤ تموز بعد عشر من السنوات.

واذا كان نظام صدام حسين يحاول، انطلاقاً من نهجه في تشويه تاريخ شعبنا وتراثه الثوري، اسدال ستار النسيان على هذه المآثرة،

البقية على ص ٢

لازالت المفاوضات العراقية الايرانية حول تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي ٥٩٨، التي بدأت غداة وقف اطلاق النار في آب ١٩٨٨، معلقة منذ أكثر من عام بسبب التباين الكبير في تفسير كل من الطرفين للقرار الدولي وأولوياته.

وراق هذا الجمود الطويل للقضية تنافس الظامين في تصعيد نزعة العسكرة عموماً، وتطوير أسلحة الفتك الحديثة، فيما تصاعدت لهجة التهديد بين مسؤولي النظامين العراقي والايراني بالعودة إلى خيار الحسم العسكري.

كل ذلك حدا بالأمين العام للأمم المتحدة إلى ايفاد مبعوثه الخاص، السيد يان الياسون، إلى بغداد وطهران في تشرين الثاني الماضي في مسعى للتقريب بين وجهات النظر وتذليل العقبات التي حالت دون الاستمرار في عقد جلسات المفاوضات. وفي مقدمة هذه العقبات الاشتراطات المسبقة التي يضعها الطرفان كلاهما لمواصلة مفاوضاتهما، وهي اشتراطات متبادلة تؤدي، بصيغتها المطروحة، وبالتوقيت المسبق لها، ليس إلى تسهيل تنفيذها، بل إلى عرقلته. وهذه العرقلة تمس حياة ومصائر مئات الآلاف من البشر، وفي المقدمة منهم الأسرى، وبخاصة الجرحى منهم، والذين يعانون جميعاً من البعد عن الأهل والعيش المذل في معسكرات الاعتقال. كما تمس هذه العرقلة حياة مئات الآلاف من العسكريين المستظمين إلى الحياة المدنية الآمنة، وتكوين أسر، وتعويض ما ضيعوه من أحلى سنوات العمر.

وقد جاءت مقترحات صدام حسين حول تبادل جزء من الاسرى وفسح مجال الزيارات للعوائل بين البلدين... وغير ذلك مما طرحه في خطابه يوم ٦ كانون الثاني الحالي، لتكشف لا عن تجاهل صدام حسين لمصير الاسرى حسب، وانما اهماله للقضايا الكبرى التي نص عليها القرار الدولي ٥٩٨.

وفي إطار أوسع تؤدي هذه العراقيل المتبادلة إلى ابقاء «سلام حافة الحرب» وإلى انعدام العمليات على السلح وتطوير الاسلحة، في وقت تمس فيه الحاجة لاطفاء البشر، وتوفير فرص عيش كريم للمسرّحين، والمعوقين، وأسرهم ولكل من عانى ويعاني من شظف العيش.

ومن ناحية أخرى تزدد في الاخبار، أثناء قيام السيد الياسون بجولته الحكوكية بين العاصمتين العراقية والايرانية، ان سائر بنود القرار ٥٩٨، وأفادت تلك الاخبار ان الحكومة العراقية رفضت هذا الاقتراح. وهكذا عاد الممبوث الدولي إلى مقر عمله دون ان يفلح في تحقيق نتيجة ايجابية.

وفي محاولة لكسر الجمود أطلق الاتحاد السوفيتي على لسان وزير خارجيته في أواسط الشهر الجاري مبادرة اقترح فيها على الحكومتين العراقية والايرانية ايفاد وزيري خارجيتهما إلى موسكو لعقد لقاء بينهما يمهد لاستئناف المفاوضات الخاصة بتطبيق القرار ٥٩٨.

وبمناسبة الحكومتين للمبادرة السوفيتية لاح أمل جديد بحل العقدة التي اعترضت تطبيق القرار الدولي وتحويل وقف اطلاق النار إلى سلم وطيد. بيد ان هذا الأمل سيظل عرضة للتبدد بسرعة اذا لم يتصل أي من الجانبين بالموقف الذي يخدم عملية السلام، ونعني به الموقف الذي لا يتطوي على أية عراقيل من شأنها اطالة المأساة.

ومما يكتسب أهمية خاصة وعاجلة في الوقت الراهن الاسراع في تنفيذ بند القرار الدولي ٥٩٨ المتعلقة بالتبادل الشامل والكامل لأسرى الحرب الذين تتفاقم محنتهم يوماً بعد آخر، وهم الذين لم يكن لهم أيدٍ ذنب أو مسؤولية في اندلاع الحرب واستمرارها، وكذلك انسحاب القوات إلى الحدود الدولية المعترف بها، وضمان الملاحة في شط العرب، ففي هذا (حسب اجتهادنا) ضمانة لتمهيد الطريق نحو تطبيق القرار الدولي بكامل بنوده، وتثبيت خيار المفاوضات السلمية، لا المجابهة العسكرية، سبيلاً لحل النزاع وسائر القضايا المختلف عليها وبينها اتفاقية الجزائر الجائرة التي يتعين اعادة النظر فيها بما يضمن الحقوق الشرعية والتاريخية لشعبنا التي فرط بها صدام حسين بالذات وبتاجر بها الآن، وبما يعزز علاقات التعاون والجيرة الحسنة.

ما اعتراضات صدام حسين على التطورات في البلدان الاشتراكية؟

على غير العادة، ابدى الرأس الأول للنظام، اهتماماً استثنائياً بما يجري في البلدان الاشتراكية.

وعبّر عن هذا الاهتمام الخاص في حديثين علنيين، الأول خلال لقاء مع مجلس الوزراء، والذي نشرته الصحافة الحكومية تباعاً على حلقتين، والثاني في حديث مطول أدلى به لاحدى المجلات العربية.

وكما جرت العادة، كان يتعين على المدافحين والكتبة في الصحافة الرسمية ان يترجموا كلام «الرئيس» مقروناً بشروح وحواشي ودعوات وايضاحات.

في هذا الاطار اسهمت (الثورة ـ الطعنة الدولية في ١٩٩٠/١/٣) في تقديم «بيان وتبيير» رؤية قطب النظام الحاكم للتطورات في البلدان الاشتراكية.

زبدة هذه الرؤية ان هناك «أفراداً فكرياً وسياسياً وتنظيماً في الحركة الشيوعية، وفي الماركسية.

وتتردد كلمات مدوية من هذا الطراز مرات مرات: مأزق مستعصي.. يأس.. احباط مدمر.. فقدان الأمل.. تراجعات.. عقدة نقص.. الخ.. وهي كلمات يُفترض انها تصف حالة الماركسيين والشيوعيين.

ويبرز الاعلام الرسمي الصدامي إلى تبيان جذور المأزق.

ومن بين كل التطورات الهائلة التي شهدتها البلدان الاشتراكية، ومن بين سائر الفرضيات والسجالات النظرية الغنية، من بين ذلك كله ترى الصحافة الرسمية ان المشكلة هي ان الماركسية أوربية، وانها ظهرت لاوربا، وتأخذ على احزابنا (جملة وتفصيلاً، أي كل بلدان العالم الثالث بلا استثناء) انها واقعة في أسر التقليد.

وبدأ تعديل الصحافة الرسمية إلى «الخصوصية» العقلقلة.. الرافضة لتغليب مقولة الصراع الطبقي، والرافضة لهذه المقولة، والدخول من هذا الباب لكيل الشتائم القديمة بلباس جديد.

أما الحل الذي تراه هذه الصحافة فبسيط تماماً: التخلي عن الماركسية الآن، الآن، وليس غداً، اعادة النظر بالماضي، التخلي عن اتجاه نقل تجارب الآخرين، التأكيد على سلامة خط الاحزاب القومية والتقدمية.

بعد هذا، بعد ان تصبح احزابنا «عاقلة» و«رصينة» مثل تلميذة مهذبة، يمكن، «حل الاحزاب الشيوعية».

قد يظن القارئ، ان هذه الشروط كافية لنيل شهادة التعقل والرزانة.. لا.. فهناك احزاب، حتى لو فعلت ذلك، فلن ينفعها في شيء. لماذا؟ لأنها «خانت الوطن والشعب».

ويلخص الاعلام الرسمي: تحركوا قبل فوات الاوان.. لم يبق وقت.. لقد استنفد الوقت حدوده.. شتم للماركسية العازمة.. اعلان افلاسها النظري.. دعوة لحل الاحزاب.

ان هذه النتائج تنطوي على حزب صدام حسين الحاكم بأمره، أكثر مما تنطوي على أي حزب شيوعي من بلدان العالم الثالث.

فما يُدفن اليوم في البلدان الاشتراكية هو نظام الحزب الواحد المقيت، الذي ينبغي دفنه في العراق المبتلى.

البقية على ص ٧

الكويت تتطلع إلى الديمقراطية

رياح التغيير الديمقراطي الشبطة في أرجاء المعمورة تجتاح منطقة الخليج والجزيرة العربية أيضاً، دون تفريق بين بلدان ما يسمى بـ«الرفاهية الشاملة» أو بلدان «الدخل المتدني». الفارق البارز هو ان الأخيرة تتعامل مع الحاجة لهذا التغيير بوعي وبطريقة سلمية. ففي شطري اليمن تم مؤخراً الاقرار بعيداً التعددية الحزبية. وتستعد، الآن، مختلف الاحزاب لان تلعب دورها القادم في بناء دولة الوحدة والدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثلها.

أما في بلدان «الرفاهية» فما زالت الانظمة تقدام هذه الرياح العاتية بقوة السلاح والمال وتزييف الحقائق. فالثروة النفطية الخليجية ادعى وزير الاعلام العُماني تأييد التغييرات الديمقراطية الجارية في البلدان الاشتراكية. أما في الخليج فنحن لا نزال نشهد قبلة وشعوبنا سعيدة بنظامها، هكذا قال!

إلا ان الانباء الواردة من الكويت هذه الايام تظهر ان شعبها، كسائر شعوب المنطقة، ليس سعيداً بغياب الديمقراطية، ولا بانتهاكات حقوق الانسان التي تعيشها هذه الشعوب يومياً. ولربما سعدت بذلك فقط القوى الأشد ترمتاً في أنظمة الحكم الخليجية وهي القوى الخاضعة لادارة آل سعود الخائفين من سريان عدوى أي نفس ديمقراطي في الخليج إلى نظامهم الذي يدرك جيداً بأنه ضعيف المناعة أمام متغيرات العصر، فيسعون إلى حمايته من ذلك بإشهار السيف في وجه أي راغب أو مضطر للتغيير سواء كان مواطناً أم من الاوساط الحاكمة.

ولهذا فعندما يرتفع صوت الشعب الكويتي الشقيق من أجل الديمقراطية ترتفع الهراوات والقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية مرددة صوت القوى المعادية للديمقراطية، ليرد بعدها وزير الاعلام الكويتي على مطلب اعادة البرلمان بأن «المجلس القديم لن يعود» مع ان الحكومة تدرس وسائل اعادة الديمقراطية إلى البلاد!. وهو بذلك يرد ـ حسب قوله ـ على المحتجين الذين «لا يمثلون سوى أقلية ضئيلة من الرأي العام الكويتي». وهدفه «الأقلية» هي آلاف المتظاهرين وعشرات ألوف المواطنين الذين وقعوا عريضة يطلب إعادة الحياة النيابية، ويشكل عددهم غالبية من يحق لهم الانتخاب في البلاد، وبينهم غالبية النواب السابقين.

وفي البحرين يواجه أبرز المناضلين من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان التعذيب في غياهب السجون. وهناك وتحاورهم، باسم النظام، مجموعة الفئران التي ربيت خصيصاً لتتفاقر فيها

رياح التغيير تهبّ على الخليج والجزيرة أيضاً

أحداهم العارية وتعمل فيها نهشاً بينما يتبجح المسؤولون بان «الديمقراطية البدوية المباشرة» تغني عن أية مجالس نيابة أو أية مؤسسات أخرى أو حتى الدستور المعطل نفسه! لكن للشعب البحراني رأي آخر عكسه المناضل حسن المحروس أمام المحكمة التي أرسلته إلى السجن إذ قال: «ان قضيتنا قضية عادلة وهي تعبر عن جوهرها عن ايجاد حل لأزمة الديمقراطية في البلاد... ان مطلب الديمقراطية هو مطلب شعبناه وإن غيوم الارهاب التي تلبد سماء بلادنا لا يمكن ان تحجب عنها شمس الحقيقة، شمس الحرية التي يجب ان تسطع على كل بشر بضياءها».

ومهما كان عناد حكام الخليج، فلا يمكنهم ان يتجاهلوا، إلى الأبد، حقيقة ان الأرض بدأت تميد تحت أرجل المستبدين والطغاة. وبالأمس شكل مجلس التعاون الخليجي لجنة من وزير الدولة للشؤون الخارجية العُماني ووزير الاعلام البحراني ووزير المالية الكويتي لدراسة المتغيرات العالمية وتأثيراتها على المنطقة. وسواء درست اللجنة سبل التفاعل الايجابي مع هذه المتغيرات أو أدارت لها الظهر، فان مسألة الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان أصبحت البند الأول على جدول أعمال شعوب المنطقة، كما هي الحال بالنسبة لغيرها من شعوب العالم.

الانتخابات البلدية في البرتغال

تقدم جديد للشيوعيين وحلفائهم

أبرز الحزب الشيوعي البرتغالي الانتصار الذي حققه تحالف (من أجل «الشيوعة») الذي يضم الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الدفاع عن البيئة وحركة الديمقراطية الشعبية. وقال انه «حدث سياسي له أهميته الكبرى في الحياة السياسية الداخلية في البرتغال».

وأكد الحزب في بيان صادر عن اجتماع لجنته المركزية ان نتائج الانتخابات التي جرت أواسط الشهر الماضي تمثل خسارة لا تقبل فيها للبيمين وللحكومة وللحزب الاجتماعي الديمقراطي.

وأوضح البيان ان عدد البلديات التي يرأسها الشيوعيون زادت من ٤٧ إلى ٥٠ بلدية، بينما ارتفع عدد الأحياء التي صوتت لصالح الشيوعيين من ٣٥٥ إلى ٣٧٠.

وأورد البيان النسبة المئوية التي حصل عليها الحزب الشيوعي والتجمع الديمقراطي الموحد، وهي ١٤,٥٪، مشيراً إلى انها حادت أعلى من نتيجة

العام ١٩٨٧ التي وصلت إلى ١٢,٢٪.

؟

تلقت احدى الصحف الفرنسية تهديدا بـ «زلزال» الموجود اذا ما نشرت تقرير حول ثروات عدد من الحكام العرب الموجودة بحسابات سرية في عدد من المصارف السويسرية.

الأرقام الواردة في التقرير تبدو «أكثر من هائلة» والجهات التي وصلت اليها مطلعة من التقرير أشارت إلى ان ودائع الرئيس صدام حسين وعائلته تتجاوز الخمسة مليارات دولار.

مجلة «الكفاح العربي» ١٥/١/١٩٩٠

التطورات في شطري اليمن

الدعم الجماهيري والدولي هو الضمانة الوحيدة لوحدة

تابع الشيوعيون العراقيون، بتعاطف واهتمام، الخطوات الجارية في شطري اليمن باتجاه تحقيق الوحدة، ويمكن لهذه التوجهات والاجراءات العملية التي رافقتها ان تستجيب لارادة الشعب اليمني، وطموحاته في التقدم، وصيانة استقلاله الوطني، ومجابهة الأخطار التي تهدد سلامة ووحدة أراضيه.

ان واقع التجزئة القائم خلال فترة تاريخية مديدة لم يمنع التفاعل الروحي بين أبناء الشطرين. فقد كان هناك، على الدوام، تلاحم في نضال الحركات السياسية اليمنية ضد نظام الامامة في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب.

والملاحظ ان قيادتي البلدين شرعتا باتخاذ الخطوات الجدية نحو هذه الوحدة، وهي تشكل عاملاً لازالة التوتر الذي ساد لفترة غير قصيرة بين البلدين، فضلاً عن كونها عاملاً في مجال التكامل الاقتصادي. ولجم مساعي التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

ومن الضروري هنا التأكيد على ان قيام دولة الوحدة على أسس ديمقراطية سيكون ضمانة لهذا الانجاز الهام، وباعثا على نشر رزعة الديمقراطية والتعددية في العالم العربي، والاسهام في تعزيز التضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية.

ان حزبنا الشيوعي العراقي إذ يحيي الجهود الباسلة لتحقيق ارادة الشعب اليمني في وحدة شطري البلاد يرى ان اقامة المؤسسات الديمقراطية، والاعتماد على الجماهير واستنهاض طاقاتها وقواها الوطنية والديمقراطية، بشكل ضمانة أساسية لتحقيق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية، وتطلعات جماهير الشعب اليمني.

هذا وكانت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية قد أصدرت في ٢٠ كانون الأول الماضي بياناً حيث فيه الجهود الهادفة إلى قيام اليمن الموحد على أرض الواقع وعلى أساس وطني وديمقراطي.

منبر طريق الشعب

تتمة المنشور على ص ١

فذلك لأن استذكار دروس الوثبة، وفي مقدمتها درس النضال الجماهيري وتعاون قوى المعارضة من أجل الحريات الديمقراطية، يقلق صدام حسين المتمسك بأساليب الاستبداد والبطش والعداء للديمقراطية وحقوق الانسان.

واذ نستذكر اليوم دروس الوثبة وشهداءها الأماجد: جعفر الجواهري، وقيس الآلوسي، ونعمان الأعظمي، وشمران علوان، وفتاة الجسر التي تحولت إلى رمز لانطلاق وبسالة المرأة العراقية، ما أحوجنا إلى درسها الأبلغ: الارتباط مع الجماهير، وتلمس مصالحها ومشاعرها، والتلمذة منها ومن ابداعها في الكفاح، ونحن نقارع دكتاتورية قل مثيلها في العالم المعاصر استبداداً وبطشاً.

ان المآسي التي يعانيها شعبنا جراء العواقب الوخيمة التي تركتها الحرب، ولاسيما الضائقة الاقتصادية التي تخيم على حياة أغلبية شعبنا، والحرب الشوفينية ضد الشعب الكردي، واستمرار الأوضاع الاستثنائية ومصادرة أبسط حقوق الانسان، والهجرة والتهجير، والتمييز الديني والطائفي الصارخ، والتصفيات الدموية التي يمارسها رأس النظام حتى بحق قادته العسكريين وكبادر حزبه وأقرب أقربائه، إن هذه المآسي المروعة قد ضاعفت سخط غالبية الناس على الدكتاتورية، وشوقها إلى الخلاص منها، لا سيما في عالم يشهد تصاعد موجة الديمقراطية، وانهيار الدكتاتوريات، وانتشار ممارسة التعددية حتى في العالم العربي بما فيه البلدان الأعضاء في (مجلس التعاون العربي). وكل ذلك، اذ يرعب الطاغية، يعزز أمل الناس بالخلاص ويحفزهم للتحرك، إن في سبيل أهداف مطلبية آنية ومحددة، أو في سبيل السلم والديمقراطية والحقوق القومية.

ان التغلب على حاجز الخوف، بغية انطلاق الحركة الجماهيرية، يتطلب منا ومن سائر قوى شعبنا الوطنية صياغة شعارات واقعية للنضالات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، وبستلزم استخدام مختلف أساليب الكفاح. واستثمار كل الامكانيات، والتوجه إلى الجماهير الشعبية، بمن فيها قواعد الحزب الحاكم ومؤسساته، التي تعاني، شأن سائر جماهير شعبنا من الاستبداد والافقار.

ومن ناحية أخرى فان التنسيق، بل التعاون الجاد على قدم المساواة والاحترام المتبادل بين كل قوى شعبنا المعارضة للدكتاتورية سيعطي زخماً عظيماً للنضال من أجل السلم والديمقراطية. من أجل سيادة القانون والعدالة. من أجل البديل الديمقراطي.

فلنعمل جميعاً على تقريب ساعة الانتصار. فعبرة الوثبة تعلمنا بأن نظاماً لا يستند إلا إلى الارهاب والاستهتار بارادة الشعب ومصير الوطن لابد ان يلتحق بأمثاله من الانظمة التي كنسها شعوبها وألقتها في مزبلة التاريخ، وان غضب الشعب الكامن لابد متفجر يوماً، ومفض إلى عهد السلم والحرية والديمقراطية.

القضية الفلسطينية

تل أبيب وواشنطن تحولان دون التسوية العادلة

انقضى عام آخر دون ان تتحقق خطوة واحدة ملموسة في اتجاه حل القضية الفلسطينية وتسوية مشكلة الشرق الاوسط. ويكمن السبب في تعنت الحكومة الاسرائيلية وانحياز الولايات المتحدة إلى جانب اسرائيل، بالرغم من محاولات الادارة الامريكية اظهار بعض التمايز في سياستها ومواقفها حفاظاً على دورها وتفوذها في المنطقة. كما يكمن السبب أيضاً في استمرار حالة التردي في الوضع العربي، وهو ما يتبدى في انصراف الحكومات العربية عن توفير مستلزمات الصمود المطلوبة للسياسات الاسرائيلية والامريكية، وفي انكفاء دور الجماهير الشعبية وقوى حركة التحرر الوطني العربية في الضغط على هذه الحكومات لتنفيذ ما تعهدت به، في مؤتمرات القمة العربية، من اتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق التسوية السلمية العادلة.

لقد بدأ العام المنصرم مع انطلاقة مشروع السلام الفلسطيني والتحرك السوفيتي لتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي الخاص بالحلال السلام العادل والشامل في الشرق الاوسط. وفضلاً عن عدم تجاوب الحكومات العربية، بالدرجة الكافية، معهما، اصعدت الميادنتان بالرفض الاسرائيلي والامريكي الحالية لا تقل سوأً عن سابقتها في الموقف من المشكلة الفلسطينية وسبل حلها.

وهكذا فان اسرائيل، والولايات المتحدة بحجتا، بمساعدة حكومات عربية معينة، في تبديد زخم المبادرتين الفلسطينية والسوفيتية، واطالة أمد المشكلة عاماً آخر. ولم يدرك اولئك الذين أفسحوا في المجال أمام التحركات الامريكية والمصرية ان واشنطن وتل ابيب تراهنان على عامل الوقت لاضعاف قوى الانتفاضة الفلسطينية وتحلالها، وتقوية الموقف الاسرائيلي بتصعيد أعمال القمع والارهاب واقامة المزيد من المستوطنات في الاراضي الفلسطينية المحتلة للمهاجرين الجدد الذين يتوقع حدوث زيادة ملموسة في اعدادهم بعد اطلاق حرية الهجرة من الاتحاد السوفيتي وروماتيا وتاليوبيا وغيرها من دول العالم. مما يثير قلقاً مشروعاً بين صفوف الشعب الفلسطيني وسائر الشعوب العربية.

واذا ما استمر الحال في العام الجديد على ما كان عليه في العام الماضي، فان حركة النضال الفلسطيني والعربي من أجل التسوية السلمية العادلة للقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الاوسط لن تستطيع ان تحرز أي مكسب، بل انها ستكون مهددة، بدرجة إكبر، بضياع المكاسب القائمة، وفي المقدمة منها الانتفاضة الفلسطينية والتعاطف الدولي الواسع مع نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة.

ان ما يتعين استخلاصه من معطيات العام المنصرم ان الموقف الاسرائيلي ـ الأمريكي المتعنت لن يتغير من تلقاء نفسه، ولا بابساء المزيد من النوايا والحسنة؛ تجاهه. ولم يعد ثمة مبرر لطي آخر أمام انتزاع الحقوق الوطنية الفلسطينية والحقوق العربية غير تقديم أقصى الدعم المادي والمعنوي للانتفاضة الشعبية الفلسطينية، والارتقاء بالموقف العربي الموحد إلى مستوى جديد يأخذ في الاعتبار ان لدى العرب امكانيات وطاقات كبيرة، سياسية وديلوماسية واقتصادية، تستطيع ـ بتعاون وثيق مع اصدقاء القضية الفلسطينية في مختلف انحاء العالم ـ ان ترغم اسرائيل والولايات المتحدة على التقدم في طريق السلام.

بلغاريا

الاحداث العاصفة في اوربا الشرقية وجدت طريقها إلى بلغاريا أيضاً. فقد اهتزت أركان القيادة القديمة للحزب الشيوعي. وشرعت البلاد، بعد صراع مرير بين المحافظين والمجددين، تدخل، خطوة اثر أخرى، ميدان الديمقراطية وانتصعت عملية التجديد بانها جرت، على خلاف بلدان الاشتراكية أخرى، بمبادرة من الحزب الشيوعي نفسه، الذي استجلب، وكان ذلك بصورة متأخرة كثيراً لضرورات تجديد المجتمع

فما هي خلفية الاحداث في بلغاريا، وكيف نضجت التحولات فيها؟

مع شروع الاتحاد السوفيتي بعملية التجديد ، بدأت مظاهر القلق والتذمر من الاوضاع القائمة في البلاد تتخذ طابعاً أكثر علانية مما كان عليه الأمر في السابق. وقد أجبر نمو هذه المظاهر، المتزايد من شهر الى شهر، الوضع الاقتصادي، القيادة السابقة على التعامل بطريقة تتلخص جوهرها في تبني اعادة البناء رسمياً، ومحاربتها، في الواقع العملي، عبر ابقاء الآلية القديمة واجهزتها ذات النمط البيروقراطي الأوامري.

وفي مجرى تطور وتعمق عملية التجديد في الاتحاد السوفيتي أخذ الخناق يضيق على القيادة السابقة، وبدأ صوت انصار التجديد الحقيقي يرتفع أكثر فأكثر. الأمر الذي اضطر القيادة السابقة للتفكير بوسيله اكثر فعالية لاستباق القوى، فوجدت ضالتها في القضية القومية، حيث وصل الأمر حد التلاعب بمصائر ما يقارب المليون تركي ومسلم بلغاريي. ورافقت ذلك موجة اعلامية شوفينية ضد الأقلية التركية.

وعلى الصعيد الاقتصادي جرى اطلاق الحرية لصيغة شتى النماذج الاقتصادية واقرارها كقوانين. وقد بدئو المراقب ان الأمور كانت تسير على ما يرام في هذا الميدان، بيد ان الواقع كشف ان جميع تلك الاجراءات انتسمت بعجب بعادل، في الحقيقة، كعب أخيل، ويتلخص في كونها جرت تحت سيطرة الجهاز الاداري البيروقراطي. وقد كلفت هذه السياسة بلغاريا خسائر فادحة وعلى جميع المستويات، وأضعفت مواقع الحزب الشيوعي في المجتمع. وراحت تنمو، بالتالي، عمليات ذات طابع متأزم وخطر. ومن الواضح ان اعداء الاشتراكية لهما وبالمرقف الامريكي عبر البناء جيالهما. بل ان اسرائيل طرحت خطة مضادة مستبقة من مشروع كامب ديفيد، هي وخطة شامير التي اقترحت اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ بعد وقف الانتفاضة الفلسطينية كشرط مسبق ـ لاختيار ممثلين يفاوضون اسرائيل حول نوع من الحكم الاداري الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان الهدف الاساسي للخطة اجهاض الانتفاضة الشعبية الفلسطينية وتكريس المكاسب العدوانية الاسرائيلية، حتى ان الشريكين الآخرين لاسرائيل في كامب ديفيد، الولايات المتحدة والنظام المصري، سعيا إلى تعديلها بطرح صياغات جديدة لها غير «خطة بيكر» وخطة مبارك اللتين رفضتا من منظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة الفلسطينية بسبب اشتراطهما، أيضاً، وقف الانتفاضة، ودعوتهما إلى اجراء الانتخابات في ظل الاحتلال الاسرائيلي، وعدم اعترافهما بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

وتتركز كل جهود الولايات المتحدة والنظام المصري الآن على اقامة حوار اسرائيلي ـ فلسطيني مباشر، لكن غير متكافئ. وكما هو الأمر بالنسبة لموقف الحكومة الاسرائيلية التي ترفض أي دور لمنظمة التحرير في اختيار اعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض، فان أقصى ما تقدمه الخطتان الامريكية والمصرية هو دور محدود وغير مباشر للمنظمة في تسمية اعضاء الوفد. وهذا ما دفع رئيس دولة فلسطين، السيد ياسر عرفات، مؤخراً إلى الاعلان بان عملية السلام تحتاج في الواقع إلى المنظمة تقف في طريق مسدود، والتأكيد على ان الادارة الامريكية الحالية لا تريد السلام.

هم المستفيدون من هذه السياسة.

ان جوهر التغييرات التي جرت في بلغاريا (ابتداء من ١٠/١١/١٩٨٩) يتلخص في تبني اعادة البناء عبر اطلاق الحرية للجماهير باعتبارها صانعة للاشتراكية، وان صياغة السياسة من وراء ظهرها ـ مهما كانت الاهداف والنوايا نبيلة ـ لم تعد ممكنة.

وقد اعتبر التغيير التاريخ الرسمي لصوت «وحدة» المجتمع البلغاري القديمة، التي كانت تتصح إلى «تيارات» بسبب القوة الطاردة التي تراكمت في احشاء المجتمع البلغاري (الجهاز الاداري البيروقراطي واحتكاره للسلطة، الاراذيوة في الاقتصاد . . . الخ)، والتي قادت إلى بنية اقتصادية ـ سياسية اغترب فيها الفرد، وفقد امكانية الدفاع عن نفسه أمام طغيان الجهاز، ولا داعي لذكر النتائج الاخلاقية لهذه الآلية (الفساد، الرشوة، استغلال السلطة، الروح النفعية . . . الخ). أما القوة الجاذبة فقد كانت قيم الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية والاشتراكية والايمان بالانسان كقيمة عليا، التي ضعفت كثيراً

ان تيار اعادة البناء يحاول تكتيل نفسه داخل وخارج الحزب عبر تبني شعارين أساسيين: الديمقراطية السياسية والاقتصاد السوق. ومن بين خصائص هذا التيار:

أولاً: اتفاق حول الخطوط العامة لموضوعة الديمقراطية السياسية (توجد، بالطبع، خلافات في بعض الجوانب). ومن بين هذه الخطوط: الغاء الدور القيادي للحزب (أقر هذا الالغاء يوم ٥ كانون الثاني الحالي)، انتخابات حرة وديمقراطية، فصل السلطات الثلاث، البرلمان هو أعلى سلطة، دولة القانون، حرية الصحافة، اخضاع القرارات للبرلمان . . . وهناك قضايا ما زالت موضع نقاش من بينها نزع الأذلجة عن وزارات الدفاع، والداخلية، والاعلام.

ثانياً: خلاف واضح في موضوعة اقتصاد السوق. فاتصار الاشتراكية (شيوعيون وغيرهم) يسمونه اقتصاد السوق الموجه «الاشتراكي»، هذا فضلا عن الخلاف حول دور الدولة الاقتصادي. ويوجد تيار صريح ينادي بنمط اقتصادي على غرار السويد والمانيا الغربية، ويسمون ذلك «الرأسمالية الاجتماعية» (وأحياناً الديمقراطية). وبين هذين القطبين توجد تيارات لم تحسم أمورها بعد. وستكون الانتخابات القادمة ساحة للصراع بين هذه التيارات. وتثير موضوعة الملكية صراعاً واسعاً أيضاً، فهناك دعوة لاقرار الملكية الخاصة حتى بين صفوف الشيوعيين.

ولكن ما هي أوضاع القوى السياسية في بلغاريا، وما هي سمات اللوحة السياسية؟

الحزب الشيوعي البلغاري يسيطر في قيادته تيار التجديد. وقد قام الحزب بحملة تطهير واسعة للعناصر الفاسدة في صفوفه انعكست على عدد واسع من الوزارات والمؤسسات الحكومية. ومن الطبيعي ان تنعكس عمليات التجديد على الحزب ذاته. ويدور الصراع، كما أشرنا، على الشعارين الرئيسيين: الديمقراطية السياسية، واقتصاد السوق. وتشير التقديرات إلى ان لموضوعة الديمقراطية واشعاعها جماهيرية واسعة جداً داخل الحزب. وتثير هذه الموضوعة مشاكل في القواعد (ليس في الجهاز الحزبي والاداري البيروقراطي) أقل مما تثيره موضوعة اقتصاد السوق.

أما المنظمات الرسمية (النقابات، الكومسمول . . . الخ)، فتجري فيها عمليات تفكك واسعة النطاق. وتبدو جذور المشاكل فيها أكثر وضوحاً. فقد تحولت هذه المنظمات، عملياً، إلى أدوات بيد الجهاز الاداري البيروقراطي، فضلاً عن انعدام الديمقراطية داخلها وتورط عدد كبير من قياداتها في الفساد الاداري وسيادة الروح الشكلية والاستعراضية في نشاطها.

وتجدر الاشارة إلى ان جميع هذه المنظمات تقريباً ألغت مبدأ المركزية الديمقراطية كأساس لهيكلة التنظيم. بل ان نقاشاً حاداً يثار في الحزب ذاته حول هذا المبدأ الذي يؤيد الغاءه جمهور واسع.

أما قوى المعارضة فقد تشكلت داخل وخارج الحزب والمنظمات الرسمية. ومارست وتمارس ضغطاً في صياغة الوهي السياسي الجديد الذي بدأ يتشكل حديثاً. وقد ازداد عدد هذه التنظيمات بشكل كبير، وهي تمر بعملية استقطاب واعادة توزيع للقوى، تحتاج إلى وقت لتأخذ شكلها المستقر ومكانتها في المجتمع. ولفرض تنسيق جهودها شكلت مركزاً أسمته (اتحاد القوى الديمقراطية)، وبدأت تظهر، على نحو متزايد، في اجهزة الاعلام

البقية على ص ٧

أهذه لغة الحوار البناء لمعارضي الدكتاتورية؟

في العدد الماضي، وعدنا قراءنا باطلاعهم على بعض الملاحظات التي وردت في رسائل وجهها عدد من الرفاق والاصدقاء إلى هيئة التحرير.

وإذ نجدد تثمينا لمبادرات وجهود من أرسلوا هذه الملاحظات، ودعوتنا القراء الاعزاء لارسال تعليقاتهم وملاحظاتهم ومقترحاتهم، بما يمكن ان يعمق التفاعل بين الجريدة وقرائها، ويدقق ويغني الأفكار والموضوعات التي نطرحها، نشير في الوقت نفسه، إلى ان نشر هذه الملاحظات لا يعني، بالضرورة، انها تعكس مع آراء هيئة التحرير.

وفي هذا العدد نعرض أبرز الأفكار والملاحظات التي وردت في رسالتي الرفيق (أ. ح)، والرفيق (ش) الذي يعمل في احدى منظماتنا في الخارج، وهما الرسالتان اللتان نافتنا افتتاحية العدد (٢) من «طريق الشعب» الصادر في آب ١٩٨٨، والخاصة بمرور عام على هجوم السلطة الواسع على كردستان ومناطق حركة الانصار.

■ رسالة الرفيق (أ. ح) تقدر ان تقييم المقالة لحركة الانصار «تقييم ناقص، لأنه يتناول قضايا سابقة وعامة، ولأنه لا يحوز فصل هجوم السلطة على بهدينان عن هجمات السلطة السابقة في مناطق سوران (الأنفال الأولى والثانية)».

وتشير الرسالة إلى ان المعارضة العراقية «التي اتسألت وراء عواطفها، لم تستوعب الحاضر والظروف التي مهدت لهجوم السلطة والتي جعلوها هي المفاجئة لم ترق إلى مستوى مواقفها الشجاعة وإلى وقف القتال منذ بداية الحرب» وانه «كان هناك رأي يحثني انهاء الحرب حيث تتفرد السلطة بالانصار وحركتهم».

ويرى الرفيق (أ. ح) ان المعارضة العراقية لا يمكنها ان تجري تقييماً صحيحاً للانتكاسة طالما بقيت «مستمرة على الاخطاء التي أدت أو ساهمت إلى حد كبير في الانتكاسة». ولا يتفق مع ما أوردته الافتتاحية من ان حركة الانصار لم تكن جزءاً من الحرب العراقية ـ الايرانية، مستغلاً، بهذا الصدد، موقف وتكتيكات الاحزاب القومية الكردية التي «جعلت من حركة الانصار جزءاً من الحرب العراقية ـ الايرانية».

ويناقش الرفيق (أ. ح) فكرة الافتتاحية التي تشير إلى ان «هجوم آب حسم عن تغيير في ميزان القوى...». قائلاً: «لقد تغير ميزان القوى منذ امد طويل، وحتى قبل الانفال الأولى والثانية، عندما فشلت ايران في هجومها على البصرة. أما بالنسبة لحركة الانصار فميزان القوى تغير بعد عملية الانفال الأولى والثانية، وكانت خسائر حركة الانصار أضعاف ما خسرته في بهدينان».

ولا يتفق الرفيق (أ. ح) مع بعض ما ورد في مقالة «طريق الشعب» حول العوامل الفكرية للانتكاسة، وكونها، أي الانتكاسة، جاءت «مفاجأة صاعقة». كما لا يتفق أيضاً مع اشارة المقالة إلى ضعف الاستطلاع من الصواقف، والتمسك بقضيتنا الوطنية العراقية، والتحرر من أية ضغوط خارجية من شأنها ان تعرقل العمل المشترك الموحد».

وكبراعية صلبة يقوم عليها تحالف مثير بين قوى المعارضة في بلادنا طرحنا الأهداف التالية: «انهاء الحرب على اسس عادلة تحفظ استقلال بلادنا وسيادتها، واسقاط الدكتاتورية، واقامة حكم وطني ديمقراطي، وحل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي الحقيقي لكردستان، وتأمين الحقوق القومية والادارية للاقليات القومية، وبناء النهج الطائفي المقيت، واعادة العراق لسوقعه في حركة التحرر الوطني، والخلاص من التبعية لمخططات الامبريالية...».

وبعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر على صدور المقال الذي استعرضنا أهم ما جاء فيه، طلعت علينا الزميلة «البديل الاسلامي»، في عددها (٣٨) الصادر في كانون الأول ١٩٨٩، برديحمل توقيع السيد عامر محمود. وهو يعتبر مقال «طريق الشعب» بمجمله لا يستأهل التوقف عنده كثيراً، مع ان رده أخذ نصف صفحة أو يزيد من جريدة تصدر بثماني صفحات كل اسبوعين أو ثلاثة أو أكثر. ومما قاله السيد عامر ان أفكار المقال «اجترار ممل للكليشيهات المعروفة»! وان تعليلات «لطريق الشعب» «تفتقر إلى الوجاهة ان لم نقل افتراء باطلاً»! و«تجني» غير مبرر. هذا عدا عن توجيه السيد تهمة «التبعية» للحكومة للمشرعين العراقيين.

قبل كل شيء، نرحب باتفاق اخواننا في المعارضة لما ورد في صحافتنا، ونأمل ان نفصل الشيء ذاته. فقوى المعارضة تختلف في الأدبيولوجية، في السياسات العامة، في المواقف الراهنة، في البرامج للمستقبل. فلا غرابة في اختلاف الآراء بشأن شروط وسبل وصيغة التعاون بين هذه القوى. ومن الطبيعي ان يتجلى الخلاف بصور عدة، منها ما تنشره الصحافة. كل ذلك من مظاهر التعددية السياسية التي أراد النظام الدكتاتوري ازالتها بشتى السبل، بالعطش خاصة. لكن قوى المعارضة تمسكت بالتعددية والتبيان، وهي لذلك تسعى إلى ازالة الدكتاتورية، إلى اجتثاث اصل البلوى. ولن يتأتى لها انجاز هذه المهمة إذا لم وحدت جهودها، لأن المهمة، كما اثبت الواقع، اضخم من قدرة أي تيار منفرد من تيارات المعارضة، ناهيك عن أي حزب منفرد من احزابها. ولا يمكن التقارب والتفاهم اللازمين لبلوغ التعاون إذا لم ساد الحوار الموضوعي الهادئ، بين مبايرتنا المختلفة. علينا ان نتعلم كيف نختلف، وبالتالي كيف نتفق على ما هو مشترك، رغم بقاء الخلاف الكامن في التعددية اصلاً.

ومالم نتحول من المهاترة إلى الحوار الموضوعي البناء فان من الصعب حصولنا على تأييد كاف من شعبنا لأن ثقافة الحوار دليل على نضجنا وجديتنا في السعي إلى التعاون اللازم لخلاصه من الدكتاتورية.

ولئن كانت ثقافة الحوار لازمة لمحاضرنا فانها أشد ضرورة للمستقبل. فشعبنا العكتوى ينشار الدكتاتورية لا يريد استبدالها بدكتاتورية أخرى، من أي لون كان. وهو إذ بات يمتلئ الحرب والتعددية فانه لا يريد لنفسه الاحتراب الموتمي الذي عانيناه في فترات مختلفة. فالاحتراب والاستبداد يبدان من الوهم باحتكار الحقيقة، وبالتالي من التزمت. ونحن الشيوعيين نسعى للتخلص من هذا الوهم قبل ان نعظ الآخرين بذلك. انها عملية شاقة، ولكن أهنالك سبيل إلى الخلاص والديمقراطية غير هذا؟

رسائل الى هيئة التحرير

جانب الحركة الانصارية، وذنبات السلطة وتحشدانها كانت معروفة للجميع». ولا يرى مبرراً لـ «تباهي» الافتتاحية بـ «الانسحاب المنظم وعدم تقديم الخسائر».

ويختتم الرفيق (أ. ح) رسالته بتحديد المهام المستقبلية لحركة الانصار، كما يراها، مشيراً إلى ان «وضع سياسة تنظيمية وعسكرية وسياسة واعلامية جديدة يستلزم أولاً، وقبل كل شيء، معرفة مزاج الجماهير في المدن والمجمعات واستعداداتها ومطالبها». وثانياً، معرفة وضع الانصار الحالي، ومعنوياتهم واستعداداتهم وظروف عملهم. وثالثاً، استيعاب السياسة الجديدة (التفكير الجديد) الذي يلف الكرة الأرضية الآن، ويطرح، على بساط البحث والتطبيق، سياسات ومفاهيم جديدة لاحقاً في العلاقات الدولية».

ويرى الرفيق:

«ان ثقل الحركة التحررية الكردية يجب ان يتركز، من الآن فصاعداً، وبسبب الظروف الجديدة، على المجالات التالية:

١٠ ـ المجال الدولي ـ لكسب الرأي العام العالمي إلى جانب القضية العادلة للشعب الكردي، ورفع شعارات وأهداف مفهومة لدى هذا الوسط، خصوصاً بان بعض الاهداف قد اصبحت دولية بتبناها الشرق والغرب ومنها: الحريات الديمقراطية، التعددية، الانتخابات الحرة، حقوق الانسان، الحقوق القومية، والحلول السلمية للمشاكل الدولية والنزاعات الاقليمية.

٢٠ ـ المجال الداخلي ـ وأعني به العمل التنظيمي والاعلامي والدعائي والتعبوي لجماهير كردستان، وتبني مطالبها الآنية: «الاقتصادية والاجتماعية، واعداد الجماهير لمختلف الفعاليات السياسية، ووفقاً للظروف.

٣٠ ـ أما مجال حركة الانصار فيبدو انه ينحسر أكثر فأكثر، ومع ذلك من الضروري جداً الابقاء على قوى فعالة متحسنة وتخليص حركة الانصار من الاتكال، والذين ليس بمقدورهم تحمل هذه الظروف، أو تعقيداتها اللاحقة».

■ أما رسالة الرفيق (ش) فتناقش الافتتاحية ذاتها، بمزيد من التفصيل. وتبدأ بمناقشة فكرة الافتتاحية حول واستحمال السلطة في هجومها» معتبرة تأكيد الافتتاحية على هذا الاستحمال «محاولة لاعفاء مسؤوليتنا الفكرية والسياسية عن عدم توقعنا مثل هذا الهجوم بدقة كافية» وضرورة ان «لا نخلف الاستحمال والسرعة والمفاجأة... الخ تحتي» محاولة تبرير لتخلف الحزب في التحليل السياسي الدقيق ليس لأخلاق وقف الحزب

البقية على ص ٧

كما أحدث «طريق الشعب» على بعض قوى المعارضة افتقارها إلى النظرة التي تربط بين حل المشكلة القومية وحل قضية الديمقراطية، والأوضاع الاستثنائية في البلاد والتي ترى ان الحركة التحررية الكردية جزء من الحركة الوطنية الديمقراطية في العراق.

وبصدد مواقف القوى الاسلامية قالت «طريق الشعب»:

«ان غالبية القوى الاسلامية، وبسبب من عدم الوحدة في مواقفها، وتغليبها القضايا الفكرية والايديولوجية على الموقف السياسي، وعدم تحررها من تأثير القوى الخارجية، تفتقر إلى الرؤية الواضحة، وأحياناً، الموقف الجلي ازاء قضية مصيرية كقضية التعاون والتحالف مع أطراف المعارضة، مما يرقى، عملياً، احراز أي تقدم على طريق العمل الوطني المشترك...».

ودعت «طريق الشعب» إلى «تكثيف الحوار مع القوى الاسلامية، وأكدت ضرورة تفاسل قوى المعارضة العراقية «بأعلى أشكال العلاقات الديمقراطية بينها على أساس احترام استقلالية كل طرف، والتخلي عن روح الاستئثار واعمالاه

البقية على ص ٧

في عيد الجيش العراقي

لتتلاحم طاقات الجَيش والشعبُ من أجل الخلاص من الدكتاتورية

دشن الجيش العراقي في السادس من كانون الثاني الجاري العام السعين من عمره الذي حفل بالمآثر والمواقف الوطنية المشهودة، وكذلك بالمساعي الحثيثة من جانب انظمة الحكم الرجعية والدكتاتورية لتطويعه وتطليخ شرفه واستخدامه اداة قمعية لقهر جماهير الشعب وقواها الوطنية المناضلة من أجل حريتها وسيادتها في وطنها، وفي سبيل الديمقراطية والعدالة.

لقد أراد النظام الملكي الرجعي، وقبيل بعد الانقلاب الدكتاتورية، جعل الجيش العراقي عوناً لها في كسر النضالات الشعبية ضد الاستبداد والاستغلال. غير انه وقف في العديد من المناسبات إلى جانب الشعب. وكانت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أكبر مفاخره ومآثره، عندما أطاح بالحكم العميل وحقق للعراق الحرية التي تأصل من أجلها الشعب بقيادة الحركة الوطنية على مدى عقود، وقدم في سبيلها التضحيات الغالية.

مع انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ مباشرة شرع الانقلابيون، بخطر كل نشاط سياسي وطني داخل الجيش، وسرّحوا من الخدمة أكفأ ضباطه من أنصار الاحزاب الوطنية والمستقلين الذين رفضوا استبدال الولاء للشعب والوطن بالولاء للانقلابيين وحزبهم. بل وصل الأمر إلى حد التصفية الجسدية للمئات من الضباط وضباط الصف والجنود، حتى بين اعضاء الحزب الحاكم نفسه، ممن حامت حولهم الشبهات بجدية الولاء للزمرة الحاكمة، أو أظهروا بوادر التذمر من سياساتها.

وفي أثناء الحرب الكارثية التي زجت الزمرة فيها الجيش ضد ايران اشتد الارهاب داخل الجيش، كما بين صفوف الشعب، واتخذ طابعاً سافراً على اوسع نطاق. فقد كان الاعدام الفوري الاسلوب المفضل لصدام حسين ومرتزقته في تصفية القادة والآمرين والضباط والجنود والمراتب الأخرى الذين عارضوا مغامرة الحرب المجنونة أو اعترضوا على تدخيل الدكتاتور، وهو الذي لم يدخل يوماً مدرسة عسكرية ما، في الخطط الحربية وسير المعارك.

وتهم ملفقة مختلفة، كالخيانة والجبن، اعدم، طيلة سنوات الحرب، الألوف من العسكريين، بينهم الكثير من القادة والآمرين الذين برزوا خلال العمليات الحربية، وحصلوا من الدكتاتور نفسه على الاوسمة والانواط.

وفي بيتي، بعد ان توقفت الحرب، من الضباط الذين لمعت اسماؤهم حتى في مراحلها الأخيرة إلا القلة الذين احيل بعضهم على التقاعد وفرض عليهم ما يشبه الاقامة الاجبارية في بيوتهم. ويرجع ذلك كله إلى خشية الدكتاتور من مزاحمة هؤلاء القادة له على السلطة أو انقلابهم عليه.

ان اعداداً كبيرة من ابناء الجيش العراقي، ضباطاً ومراتب وجنوداً، تملؤها مشاعر الحنق والنقمة من الطغمة الصغيرة المتحكمة برقاب شعبنا وجيشه، والتي تستبيح في كل ما يعانيه ابناء الشعب العراقي، مدنيين وعسكريين، من مآس وويلات ومحن، ويتحظون بفارغ الصبر يوم الخلاص من كابوس الدكتاتورية الارهابية، واشراقة فجر الحرية والديمقراطية.

ان كل هؤلاء مدعوون إلى ربط تطلعاتهم ونضالاتهم المشروعة مع تطلعات ونضالات شعبنا العراقي وحركته الوطنية للتحرير بانهاء عهد الدكتاتورية الأسود وولادة عهد الديمقراطية والعدالة، عهد حقوق الانسان وسيادة القانون، عهد حكم الشعب لا الفرد الطاغية المستبد.

ينستطيعه ملك أو رئيس في العالم، ونعني بيع الحصى بسعر الدر والمجوهرات؟

أنمة خلاف في ان هذه الحالة تنشر عندما تكون السلطة مطلقة بيد شخص واحد يضع نفسه موضع القانون والعقل والاعراف؟

ألا يعتبر هذا التصريح بمثابة اعلان عن الرشوات التي تقدم له ولسواه من المسؤولين؟

ألم تُبح مؤسسات ومصانع الدولة كما يُباع الحصى الرئيس؟ مع فارق ان سعر الحصى كان يذهب للخزينة أما سعر الدرر والجواهر فقد كان يذهب إلى جيوب الرئيس وعائلته.

الرئيس بائع الحصى يتسى، وهو يباهي بما يدعو للخجل، انه طيلة الفترة الماضية كان يبيع الحصى فعلاً لشعبنا. ينسى ان خطبه (وكلها تقدم باعتبارها خطباً تاريخية) كانت حصى، وان قراراته واجراءاته وافعاله كانت حصى. وان كل ما كان يقوم به هو محاولة بيع الحصى في عجلة مصيره المظلم علّها تتوقف أو تُبطيء حركتها.

الرئيس، بائع الحصى، ودون ان يدري يباهي مثل ذلك لامبراطور في الحكاية الشهيرة، بملابسه الوهمية، ناسياً ان الملابس الوهمية، مثل الحصى، هي اعتراف صريح بعدى ما وصل اليه من تعسف وقمع بحق الشعب!

ومن يدري . . فلعل صدام الذي اختار مثال الحصى، يتبرّ، دون ان يدري عن مخاوفه من لجوء ابناء شعبنا إلى الحصى والحجارة في مواجهته.

(٣) ■ الشعب الشعوبي

من هم الشعوبيون؟

سابقاً، استخدم هذا المصطلح، سياسياً، لشتم الحزب الشيوعي العراقي. لكنه في الفترة الأخيرة استخدم لوصف، أو لشتم، الشعب العراقي بأكمله، وخصوصاً تلك الجماهير التي شاركت في الانتفاضات والثورات طيلة هذا القرن.

(١) ■ قلم أدب!

«واه . . حين تنتهي الحرب سأجيء إلى هنا وكلما التقيت بواحد من أمثال هؤلاء سأخلع (قدنرتي) واضرب بها على رؤوسهم الخاوية»!

هذا الكلام ليس لشرطي أمن يحاول التنويع في وسائل «اقناعه». انه لحميد سعيد الذي يحمل لقب شاعر وأديب، اضافة إلى رئاسته لاتحاد الادباء العرب ورئاسته لتحرير صحيفة «الثورة».

والمقصود بالرؤوس الخاوية، رؤوس المثقفين العراقيين المعارضين الذين التقاهم في أسفاره العديدة، وحاول اقناعهم بديمقراطية نظامه واحترامه للتعددية وحرية الافكار والآراء. لكن رؤوسهم «الخاوية» لم تستوعب جدّية الدعوة والحوار مما دفعه لأن «يشتم بصوت عاله، ودفعه أيضاً لاجتراح مصطلح «المسألة القدنيرية» على حد تعبيره! وكل هذا خارج العراق، وبعيداً عن سطوة النظام.

هذا الكلام كتب بهدوء وليس في لحظة غضب أو انفعال. اذ انه جزء من كتاب معد للنشر، وقد نشر هذه الورقة منه في مجلة (حراس الوطن ٢٤/١٢/١٩٨٩). ولا تعليق لنا عليه، فالمنطق والمصطلح بذيء. لكن نخيلوا فقط كاتباً أو شاعراً، ناهيكم عن رئيس لاتحاد الادباء العرب، يجلس إلى طاولته ويمسك القلم ويفكر فلا يجد ما يكتبه في موضوع عن الديمقراطية سوى تلك الرغبة في (نزع القدنرة) ولا يجد من المصطلحات سوى مصطلح (المسألة القدنيرية).

(٢) ■ الرئيس بائع الحصى

أمام وزرائه، تباهى صدام حسين بالقول، انه لو وقف الآلان يبيع الحصى، لوجد من يشتري والحصوة منه بآلاف وملايين الدنانير، ولوجد من يقول له انك تبيع الدّرر والجواهر ولبس الحصى!

وواضح ان صدام يباهي، كالعادة، بما ينبغي الخجل منه. ونحن لا نشك في انه سيجد فعلاً من يشتري منه الحصى بالملايين من الدنانير. لكن السؤال هنا:

لماذا يستطيع رئيس النظام الحاكم في العراق القيام بما لا

تقرير عن الاستعراض العسكري بيوم الجيش

فجأة وبدون سابق اعلان، لفت محطتا الاذاعة والتلفزيون عصر السادس من كانون الثاني الجاري، انتباه المستمعين والمشاهدين إلى انهما ستنقلان على الفور من ساحة الاحتفالات ببغداد وقائع الاستعراض العسكري لمناسبة الذكرى السادسة والستين لتأسيس الجيش العراقي، والذي جرى تحت رعاية صدام حسين والملك الاردني حسين. وعلم، فيما بعد، ان الذين دعوا للحضور إلى ساحة الاحتفالات لمشاهدة الاستعراض وصلتهم الدعوات، عبر منظمات الحزب الحاكم والاجهزة الحكومية الخاصة، بسرية تامة وتعليمات صارمة حظرت تسريب الخبر إلى غير المدعوين.

والجدير بالذكر ان استعراضاً مماثلاً كان مقرراً اجراؤه في العام الماضي الغي قبل بدئه بسبب تردد معلومات عن وجود خطة لاغتيال الدكتاتور أثناء الاستعراض، وهو ما أدى إلى اعتقال العشرات من الضباط الذين اتهموا بالاعداد للخطة، وجرى اعدام معظمهم.

وأفاد عسكريون شاركوا في استعراض هذا العام ان جميع المعدات والآليات والطائرات المشاركة في الاستعراض نزعت عنها ذخيرتها واعتدتها، ولم يسمح لها بالتحرك من مستودعاتها وحظائرها إلا بعد اخضاعها لتفتيش دقيق. كما ان الاسلحة الخفيفة التي حملها الضباط والمراتب والجنود المشاركون جردت من مخازن الذخيرة. ولم يستثن من هذا الاجراء سوى عناصر الحماية الخاصة بالدكتاتور وقوات الحرس الجمهوري الذي توزعوا على الساحة الكبيرة، ووضعت على صدورهم شارات خاصة لتمييزهم عن غيرهم من العسكريين. وحملت كل آلية شاركت في الاستعراض واحداً من افراد الحرس الجمهوري المسلحين ليكون رقيباً على طاقم الآلية وتحصيناً لتكرار ما جرى للسادات في استعراض ٦ تشرين الأول ١٩٨١، جعل صدام حسين المقصورة الخاصة به وبضيوفه الكبار في الصف الأخير من مدرجات المشاهدين، وليس في الصف الأول، لتكون بعيدة عن ساحة الاستعراض، وفصلت بين المقصورة وساحة الاستعراض مدرجات عديدة

البقية على ص ٧

وبسرقة الحاج خير الله طلفاح إلى صدام حسين التي أرسلها مؤخراً توجز كل هذا، وتوجه الشتيمة علانية للشعب في اصبح صفحة من تاريخه.

ابتدأ طلفاح برقيته لصدام بالقول:

«التقاتكم السامة باغداد نصب الملك فيصل الأول الذي هدمه الشعوبيون اعداء العرب والاسلام . . اللمحت قلوب المخلصين من ابناء العروبة . . »!

ومن باب التذكير فقط، فان تمثال الملك فيصل سقط جثماً إلى جنب مع تمثال الجنرال مود صبيحة الرابع عشر من تموز (١٩٥٨) مع سقوط النظام الملكي في العراق.

وعلى هذا . . فان الشعوبية الآن تطلق كوصف على شعب وجيش وقادة ثورة ١٤ تموز. الثورة التي كانت تتويجاً لكل نضالات وانتفاضات وثورات شعبنا.

هل يعبّر طلفاح عن مزاج شخصي وحنين مجرد لايام المملكة في العراق؟

قبل البرقية . . الشتيمة، بيومين أو ثلاثة، رعى صدام حسين ندوة «دولية» عن الشعوبية، واستناداً للهذر الذي قيل فيها على مدى ثلاثة أيام، فانه يمكن القول، ان الاساس «النظري» الجديد للنظام قد وضع موضع العلانية بعد ان كان في موضع التنفيذ الفعلي.

لقد عُرف خير الله طلفاح عند ابناء شعبنا بانه مظّر النظام رغم ان ما هو رسمي كان ينسب للتنظير ليمثيل عفلق. ويبدو ان وفاة «المؤسس» وزوال زعم الحاج طلفاح قد أتاحا له ان يتقدم علانية، مرة أخرى، ويمسك عصا التنظير العنصري ويهدد بها كل من لا يملك شجرة نسب مزيفة كالتي رسمها لنفسه ولصدام حسين.

وبالمناسبة . . فان غالبية الحكام العرب «اكتشفوا في لحظة معينة من حكمهم ان نسبهم يمتد إلى الامام علي بن ابي طالب، أي انهم، وإن لم يقصدوا هذا، أقارب وابناء سلالة إمامية وملكية. وللامانة فان السلطان قابوس لم يفعل هذا حتى الآن. وقد عرفنا هذا من خلال مقالة عتاب كتبها صحفي قبل شهور يقول فيها لقابوس ان لديه معلومات اكيدة عن امتداد نسبه إلى الامام علي. ويلومه على اهماله لهذا الاكتشاف.

انها المرحلة التي بلغت ملغ السوء عندما اصبح صدام حسين، قائدها وخير الله طلفاح مظّرها، وحميد سعيد رئيس اتحاد الكتاب العرب فيها.

معارك معاصرة

الكويت تتطلع إلى الديمقراطية

ربح التغيير الديمقراطي الشيطه في أرجاء المعمورة تجتاح منطقة الخليج والجزيرة العربية أيضاً، دون تفريق بين بلدان ما يسمى بـ«الوفاهية الشاملة» أو بلدان «الدخل المتدنى». الفارق البارز هو ان الأخيرة تتعامل مع الحاجة لهذا التغيير بوعي وبطريقة سلمية. ففي شطري اليمن تم مؤخراً الاقرار بمبدأ التعددية الحزبية. وتستعد، الآن، مختلف الاحزاب لأن تلعب دورها القادم في بناء دولة الوحدة والدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية التي تمثلها.

أما في بلدان «الرفاهية» فما زالت الانظمة تقاوم هذه الرياح العاتية بقوة السلاح والمال وتزييف الحقائق. فالمر القمة الخليجية ادعى وزير الاعلام العُماني تأييد التغييرات الديمقراطية الجارية في البلدان الاشتراكية. أما في الخليج «فنحن لا نزال شعوباً قبلية وشعوبنا سعيدة بنظامها» هكذا قال!

إلا ان الانباء الواردة من الكويت هذه الأيام تظهر ان شعبها، كسائر شعوب المنطقة، ليس سعيداً بغياب الديمقراطية، ولا بانتهاكات حقوق الانسان التي تعيشها هذه الشعوب يومياً. ولربما سعدت بذلك فقط القوى الأشد تزمتاً في أنظمة الحكم الخليجية وهي القوى الخاضعة لادارة آل سعود الخائفين من سريان عدوى أي نفس ديمقراطي في الخليج إلى نظامهم الذي يدرك جيداً بأنه ضعيف المناعة أمام متغيرات العصر، فيسعون إلى حمايته من ذلك باشهار السيف في وجه أي راغب أو مضطر للتغيير سواء كان مواطناً أم من الأوساط الحاكمة.

ولهذا، فعندما يرتفع صوت الشعب الكويتي الشقيق من أجل الديمقراطية وترتفع الهتافات والقنابل المسيلة للدموع والقنابل الصوتية مرددة صوت القوى المعادية للديمقراطية، نجد بعدها وزير الاعلام الكويتي على مطلب اعادة البرلمان بأن «المجلس القديم لن يعود» مع ان «الحكومة تدرس وسائل اعادة الديمقراطية إلى البلاد»! . وهو بذلك يرد ـ حسب قوله ـ على المحتجين الذين ولا يمثلون سوى أقلية ضئيلة من الرأي العام الكويتي». وهذه «الأقلية» هي آلاف المتظاهرين وعشرات الوف المواطنين الذين وقعوا عريضة يطلب إعادة الحياة النيابية، ويشكل عددهم عالية من يحق لهم الانتخاب في البلاد، وبينهم عالية النواب السابقين.

وفي البحرين يواجه أبرز المناضلين من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان التعذيب في غياهب السجون. وهناك «تحاورهم»، باسم النظام، مجموعة القرّان التي ربيت خصيصاً لتتفاوز فوق أجسادهم العارية وتعمل فيها نهشاً بينما يتبجح المسؤولون بأن «الديمقراطية البدوية المباشرة» تغني عن أية مجالس نيابية أو أية مؤسسات أخرى أو حتى الدستور المعطل نفسه!. لكن للشعب البحراني رأي آخر عكسه المناضل حسن المحسوس أمام المحكمة التي أرسلته إلى السجن إذ قال: «ان قضيتنا قضية عادلة. وهي تعبر عن جوهرها عن ايجاد حل لأزمة الديمقراطية في البلاد... ان مطلب الديمقراطية هو مطلب شعبنا، وإن غيوم الارهاب التي تلبد سماء بلادنا لا يمكن ان تحجب عنها شمس الحرية التي يجب ان تسطع على كل بشر بطبائها».

الانتخابات البلدية في البرتغال

تقدم جديد للشيوعيين وحلفائهم

أبرز الحزب الشيوعي البرتغالي الانتصار الذي حققه تحالف (من أجل الديمقراطية) الذي يضم الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي وحزب الدفاع عن البيئة وحركة الديمقراطية الشعبية. وقال انه «حدث سياسي له أهميته الكبرى في الحياة السياسية الداخلية في البرتغال».

وأكد الحزب في بيان صادر عن اجتماع لجنته المركزية ان نتائج الانتخابات التي جرت أواسط الشهر الماضي تمثل خسارة لا تقبل فيها للبيمين وللحكومة وللحزب الاجتماعي الديمقراطي.

وأوضح البيان ان عدد البلديات التي يرأسها الشيوعيون زادت من ٤٧ إلى ٥٠ بلدية، بينما ارتفع عدد الأحياء التي صوتت لصالح الشيوعيين من ٣٥٥ إلى ٣٧٠.

وأورد البيان النسبة المئوية التي حصل عليها الحزب الشيوعي والتجمع الديمقراطي الموحد، وهي ١٤,٥٪، مشيراً «إلى انها جاءت أعلى من نتيجة العام ١٩٨٧ التي وصلت إلى ١٢,٢٪.

تطورات في شطري اليمن

الديمقراطية وإرادة اعتماد على الجماهير ضمانة الوحدة

تابع الشيوعيون العراقيون، بتعاطف واهتمام، الخطوات الجارية في شطري اليمن باتجاه تحقيق الوحدة، ويمكن لهذه التوجهات والاجراءات العملية التي رافقتها ان تستجيب لارادة الشعب اليمني، وطموحاته في التقدم، وصيانة استقلاله الوطني، ومجابهة الأخطار التي تهدد سلامة ووحدة أراضيه.

ان واقع التجزئة القائم خلال فترة تاريخية مديدة لم يمنع التفاعل الروحي بين أبناء الشطرين. فقد كان هناك، على الدوام، تلاحم في نضال الحركات السياسية اليمنية ضد نظام الامامة في الشمال، والاستعمار البريطاني في الجنوب.

والملاحظ ان قيادتي البلدين شرعتا باتخاذ الخطوات الجادة نحو هذه الوحدة، وهي تشكل عاملاً لازالة التوتر الذي ساد لفترة غير قصيرة بين البلدين، فضلاً عن كونها عاملاً في مجال التكامل الاقتصادي، ولجم مساعي التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين.

ومن الضروري هنا التأكيد على ان قيام دولة الوحدة على أسس ديمقراطية سيكون ضمانة لهذا الانجاز الهام، وباعثاً على نشر نزعة الديمقراطية والتعددية في العالم العربي، والاسهام في تعزيز التضامن العربي المعادي للامبريالية والصهيونية.

ان حزبنا الشيوعي العراقي اذ يحيي الجهود البناءة لتحقيق ارادة الشعب اليمني في وحدة شطري البلاد يرى ان اقامة المؤسسات الديمقراطية، والاعتماد على الجماهير واستنهاض طاقاتها وقواها الوطنية والديمقراطية، يشكل ضمانة أساسية لتحقيق الانجازات الاقتصادية والاجتماعية، وتطلعات جماهير الشعب اليمني.

هذا وكانت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان العربية قد أصدرت في ٢٠ كانون الأول الماضي بياناً حيت فيه الجهود الهادفة إلى قيام اليمن الموحد على أرض الواقع وعلى أساس وطني وديمقراطي.

رياح التغيير تهبّ على الخليج والجزيرة أيضاً

ومهما كان عاتا حكام الخليج، فلا يمكنهم ان يتجاهلوا، إلى الأبد، حقيقة البدوية المباشرة» تغني عن أية مجالس نيابية أو أية مؤسسات أخرى أو حتى الدستور المعطل نفسه!. لكن للشعب البحراني رأي آخر عكسه المناضل حسن المحسوس أمام المحكمة التي أرسلته إلى السجن إذ قال: «ان قضيتنا قضية عادلة. وهي تعبر عن جوهرها عن ايجاد حل لأزمة الديمقراطية في البلاد... ان مطلب الديمقراطية هو مطلب شعبنا، وإن غيوم الارهاب التي تلبد سماء بلادنا لا يمكن ان تحجب عنها شمس الحرية التي يجب ان تسطع على كل بشر بطبائها».

؟

نقلت احدى الصحف الفرنسية تهديدا بـ... ازالتها من الوجود، اذا ما نشرت تقريرا حول ثروات عدد من الحكام العرب المودعة بحسابات سرية في عدد من المصارف السويسرية

الأرقام الواردة في التقرير تبدو «أكثر من هائلة»، والجهات التي وصلت اليها «متطلعات من التقرير أشارت إلى ان وداع الرئيس صدام حسين وعائلته تتجاوز الخمسة مليارات دولار.

مجلة «الكفاح العربي»
١٩٩٠/١/١٥

هذي طريق الشعب

تتمة المنشور على ص ١

فذلك لأن استئذكر دروس الوثبة، وفي مقدمتها دروس النضال الجماهيري وتعاون قوى المعارضة من أجل الحريات الديمقراطية، يقلق صدام حسين المتمسك بأساليب الاستبداد والبطش والعداء للديمقراطية وحقوق الانسان.

واذ نستذكر اليوم دروس الوثبة وشهداءها الأماجد: جعفر الجواهري، وقيس الآلوسي، ونعمان الأعظمي، وشمران علوان، وفتاة الجسر التي تحولت إلى رمز لانطلاق وبسالة المرأة العراقية، ما أحوجنا إلى دروسها الأبلغ: الارتباط مع الجماهير، وتلمس مصالحها ومشاعرها، والتلمذة منها ومن ابداعها في الكفاح، ونحن نقارع دكتاتورية قل مثيلها في العالم المعاصر استبداداً وبطشاً.

ان المأسي التي يعانيها شعبنا جراء العواقب الوخيمة التي تركتها الحرب، ولأسيما الضائقة الاقتصادية التي تخيم على حياة أغلبية شعبنا، والحرب الشوفينية ضد الشعب الكردي، واستمرار الأوضاع الاستثنائية ومصادرة أبسط حقوق الانسان، والهجرة والتهجير، والتمييز الديني والطائفي الصارخ، والتصفيات الدموية التي يمارسها رأس النظام حتى بحق قادته العسكريين وكوادر حزبه وأقرب أقربائه، إن هذه المأسي المروعة قد ضاعفت سخط غالبية الناس على الدكتاتورية، وشوقها إلى الخلاص منها، لاسيما في عالم يشهد تصاعد موجة الديمقراطية، وانهيار الدكتاتوريات، وانتشار ممارسة التعددية حتى في العالم العربي بما فيه البلدان الأعضاء في (مجلس التعاون العربي). وكل ذلك، اذ يرعب الطغاة، يعزز أمل الناس بالخلاص ويحفزهم للتحرك، إن في سبيل أهداف مطلبية آنية ومحددة، أو في سبيل السلم والديمقراطية والحقوق القومية.

ان التغلب على حاجز الخوف، بغية انطلاق الحركة الجماهيرية، يتطلب منا ومن سائر قوى شعبنا الوطنية صياغة شعارات واقعية للنضالات الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية، ويستلزم استخدام مختلف أساليب الكفاح، واستثمار كل الامكانيات، والتوجه إلى الجماهير الشعبية، بمن فيها قواعد الحزب الحاكم ومؤسساته، التي تعاني، شأن سائر جماهير شعبنا من الاستبداد والافقار.

ومن ناحية أخرى فان التنسيق، بل التعاون الجاد على قدم المساواة والاحترام المتبادل بين كل قوى شعبنا المعارضة للدكتاتورية سيعطي زخماً عظيماً للنضال من أجل السلم والديمقراطية، من أجل سيادة القانون والعدالة، من أجل البديل الديمقراطي.

فلنعمل جميعاً على تقريب ساعة الانتصار. فعبرة الوثبة تعلمنا بان نظاماً لا يستند إلا إلى الارهاب والاستهتار بارادة الشعب ومصير الوطن لابد ان ينتحق بأمثاله من الانظمة التي كنسها شعوبها وألقتها في مزبلة التاريخ، وان غضب الشعب الكاسر لابد متفجر يوماً، ومفض إلى عد السلم والحرية والديمقراطية.

المتقاعدون ...

العسكريين وعناصر الأمن. ففي حين يحتسب راتب المتقاعد المدني من خلال استقطاعات وحملات (التبرع) التي تبهش الرواتب التقاعدية الضئيل، والتقدير المتدني لمخصصات أطفال المتقاعد.

وبدلاً من استثمار خبرة هذا الجيش الكبير من أصحاب السنوات الطويلة في العمل، فان الدولة تمعن في اهمالهم وتطاردهم وتراقب (بحذر) تسللهم إلى

تتمة المنشور على ص ٦

مجالات العمل، كما انها تتجاهل عن قصد مستلزمات التخفيف عن معاناتهم النفسية والاجتماعية وذلك باقامة النوادي الخاصة بهم والهيئات التي تتابع اوضاعهم وتحفظ لهم كرامتهم.

ان الجمهورة الواسعة من المتقاعدين قادرة على انتزاع حقوقها اذا ما رفعت صوت احتجاجها وعبأت صفوفها. فهي مدعوة لاستغلال المنافذ والسبل المتاحة التي تضطر وسائل الاعلام إلى فتحها للتخفيف من سخط الجماهير واستيائها في وقت ازداد حجمها وحجم تأثيرها الاجتماعي مما يضع بيدها سلاحاً مؤثراً في الكفاح من أجل تحسين ظروف معيشتها.

تقرير عن ...

تتمة المنشور على ص ٥

خصصت للمسؤولين من الدرجة الثانية والثالثة في الحزب الحاكم واجهزة الدولة، ليضمن ان يكون خارج مرمى الاسلحة الخفيفة.

أما المواطنون فلم يسمح لهم بالاقتراب من ساحة الاستعراض. والواقع ان منظمات الحزب الحاكم والدوائر الحكومية أرغمت منتسبيها وموظفيها والطلبة في عدد من المدارس المتوسطة والثانوية والكليات على المشاركة في الاحتفال، تحت طائلة التهديد بقطع الراتب أو تسجيل الغياب عن الدوام أو الاستدعاء إلى دوائر الأمن، وتظلهم على عجل إلى المنطقة الممتدة من المحطة العالمية إلى ساحة الفارس العربي عند مدخل المنصور، وحظرت عليهم التحرك قبل انتهاء الاستعراض. وعلى غير العادة لم يسمح لممثلي المنظمات الحزبية والمهنية القيام بهذه المهمة، وانما قام بها أفراد الحرس الجمهوري حصراً.

ما اعتراضات ..

تتمة المنشور على ١

باسم الاشتراكية.

لا لدولة العسف والالقاتون. نعم لمجتمع ديمقراطي، تعددي، انساني، يطور قدراته كيما يلبي حاجيات اعضائه، بحدود تتسع بقدر ما تسمح طبيعة التطور نفسه.

هذه هي الدروس. ولا يمكن حجبها بالدبماغوجيا ولا بستار من دخان مهما بلغت كثافته.

نعم ان الاحزاب الشيوعية بحاجة إلى مراجعة نقدية عميقة لمعوقه الديمقراطية في حياتنا السياسية والاجتماعية، وضرورتها وتلازمها مع آية تحولات اجتماعية في بلداننا.

هل نسيت الصحافة الرسمية هجماتها على حزبنا ربيع ١٩٧٨) واتهامها إياه بالليبرالية، لأنه طالب ببناء المؤسسات الديمقراطية في العراق.

نحن مطالبون حقاً بمراجعة هذا التأخر في التأكيد والمطالبة بالديمقراطية السياسية بوصفها البيئة الطبيعة لاي تحول أو تقدم اجتماعي ـ اقتصادي.

أخيراً لقد كانت الماركسية مأزومة فهي تستنهض كل قواها لتجاوز أزمتها. وهي اذ تسعى لتحقيق نهوضها فلكي ترتقي إلى مستوى التطلعات الانسانية التي لا مكان فيها للمغفلية ونظامها في بغداد الذي يحتاج إلى جيش جرار من أجهزة الامن وآلاف الاعدامات كل عام، ليكما يحافظ على رأسه.

وما يموت اليوم في البلدان الاشتراكية هو عبادة القادة الذين يمسكون بالكراسي بالاسنان والاظافر حتى الموت!

وما أحوج الصحافة الرسمية العراقية إلى تبديل طعاتها ومطعطيها، ناهيك عن المجتمع.

وما يحتضر في الماركسية هو اطلاق صفة الاشتراكية على قطاع الدولة البيروقراطي الاوامري، والذي ما يزال يحمل في العراق اسم القطاع الاشتراكي.

وما يُشاد اليوم في البلدان الاشتراكيه هو دولة القانون الخاضعة للرقابة والمحاسبة الصارمة. فما أحوج نواب مجلس الشعب العراقي إلى فرصة للعطاس أمام الطاغية، دون ان يطالهم عقاب.

وما يُعاد النظر فيه في الماركسية هو التعددية ليس في المجتمع وحده، بل داخل الحزب في ظل ظروف معينة. فما أحوج قواعد الحزب الحاكم إلى ابداء رأي مخالف دون المجازفة بحز العنق.

ان اقطاب النظام بحاجة إلى قراءة متمعنة للتاريخ الجاري أمام انظارنا، ولهذا التاريخ عناوين رئيسية لا تخطيء، وزبدتها هي: لا للحزب الواحد، نعم للتعددية. لا للزعيم ـ الإله ـ سليل الانبياء والاولياء، ومعارف الماضي والحاضر، وقارىء الخط وسوء الخط، بل نعم لقيادة تُنتخب وتُحاسب، وتعفى، وتتجدد.

لا لهيمنة الاسرة الواحدة. ولا لتوريد رأسمالية الدولة

بلغاريا : التجديد ...

تتمة المنشور على ص ٣

العلنية. ويضم هذا الائتلاف قوى متنوعة من بينها احزاب سياسية وحركات اجتماعية ومنظمات ثقافية ابرزها: الفدرالية المستقلة للعمل (دعم)، وهي نقابة، رابطة الطلبة المستقلين، حزب وحركة الخضر، تجمع المسيحيين والاشتراكيين الديمقراطيين، جناح من حزب الفلاحين كان قد حل سابقاً وهو يعرف بـ «الخضر»، حيث ان الجناح الرسمي يعرف بـ «الحمر». وتوحد هذه القوى، الآن، وإلى حد كبير، موضوعة الديمقراطية الواسعة المدعمة بالشرعية (دستور، برلمان، انتخابات)، وكذلك موضوعة اقتصاد السوق. ولديهم تصورات مختلفة عن هذه الاخيرة حيث يمكن تمييز تيار رأسمالي صريح وتيار اشتراكي ديمقراطي، يصعب الآن تحديد جماهيرتهما، فالانتخابات القادمة وحدها يمكن ان تعكس ميزان القوى الحقيقي.

وهكذا، فاللوحة السياسية بالمجاز: داخل وخارج الحزب تيار يتفق حول قضايا الديمقراطية السياسية، وتتوفر اسس معينة للاتفاق، على المستوى القريب، عند التيار المحافظ ـ الادارى البيروقراطي ـ وفي قلب هذا التيار يوجد تيار الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية (وهو الأغلبية)، وتيار يتبنى الرأسمالية عبر تفسير موضوعة السوق، مستندا إلى الاخفاقات وعناصر الأزمة في الاقتصاد والمشاكل الأخرى الحادة. وبالطبع تجري عملية استقطاب معقدة، حيث تشق الضرورة والميول الموضوعية (الديمقراطية) لنفسها الطريق عبر تيار من الصدف البلغارية.

ولكن لنسر الآن كيف خلطت القضية القومية الأوراق وبترت الاتجاه إلى حدود تنذر بالانفجار.

ليس بوسعنا، في معالجة مكثفة كهذه، ان نعود إلى الجذور التاريخية للقضية القومية. سنكتفي بالحديث عن فترة ما بعد الثورة حيث كانت للاتراك صحافة ومدارس. وقد سلبت، في مجرى التطور، جميع حقوقهم، وصولاً إلى سلب اسمائهم عام ١٩٨٥ تحت ذريعة دمجهم في المجتمع البلغاري. وقد انحطت مدرسة التاريخ الرسمية إلى مؤسسة شوفينية عبر الموضوعة التي تقول ان هؤلاء بلغار أجبروا على الاسلام زمن الاحتلال العثماني، ونحن نحاول اعادتهم إلى بلغاريتهم.

في بلغاريا لا يوجد تركي!! هكذا اشاع الاعلام الرسمي (التلفزيون بالذات) هذه المزاعم. ولا داعي لذكر المآسي التي نجمت عن هذه السياسة. بل من الصعب تصور قادة سياسيين يعمل بهم ضيق الأفق إلى هذه الدرجة من التلاعب بمصائر الملايين من الناس. وقد لعبت سياسة التجهيل في القضية القومية دوراً مشؤوماً. ويدفع المجتمع البلغاري اليوم الثمن الفادح لهذه السياسة الخاطئة. فالتوتر الاجتماعي (بسبب قرار اللجنة المركزية للحزب في ١٩٨٩/١٢/٢٩ بمنح الأقلية القومية حقوقها) وصل، في أيامه الأولى، حداً خطيراً (في الريف بالذات). وتحت رعاية وتشجيع الجهاز القديم تشكلت هناك منظمات ذات طابع شوفيني (منظمة وحدة الأمة، منظمة الدفاع عن بلغاريا). وبدأت عمليات التعبئة تحت شعارات متطرفة (بلغاريا للبلغار). وانقسم المجتمع إلى مؤيد ورافض للقرار. ومن الواضح ان المستفيد الأول والأكبر من ذلك كان التيار المحافظ الذي يستهدف صرف الانظار عن المهام الملموسة، وعرقلة عملية تطهير الحزب، والتأثير على وجهة الانتخابات الحزبية للمؤتمر الاستثنائي القادم الذي سيعقد في ٣٠ كانون الثاني الحالي، وبالتالي عرقلة عملية التجديد.

ان تمزيز الوحدة الوطنية، شأن المهمات الملحة الأخرى التي تواجه الشعب البلغاري، مرهون بمواصلة عملية تجديد المجتمع، وتحقيق المزيد من الديمقراطية، وتعزيز دور الحزب، ورفع هيبته ومكانته، واستعادة وتعميق ثقة الجماهير بالشيوعيين الذين تفرض عليهم عملية التجديد مزيداً من التضحيات الاخلاقية، والنشاط الثوري المتفاني، وروح المبادرة الخلاقة.

ان الشيوعيين العراقيين، الذين تربطهم باشقائهم البلغار علاقات الرفقة والتضامن الكفاحي، يظنون بأمل إلى التوجه الجديد للحزب الشقيق ومعالجة الصعوبات والتشويهات وشروعه بعملية تجديد المجتمع، ويتفوق بابداع الاشتراكية الحي، وفكرها النير المتجدد.

رسائل الى ...

تتمة المنشور على ص ٤

في الكفاح، في موقف صعب، حتى ان تقرير ل. م الأخير (آذار ١٩٨٩) والمقال ذاته، لم يشرا إلى ذلك صراحة وبصورة مباشرة. ان هذه القضية ليست مجرد ـ قضية ثانوية ـ كما يتصور البعض، بل قضية سياسة وفكرة.

فتحديد الأسلوب الرئيسي في الكفاح سيحدد انعكاساً مباشراً له في مجمل نشاط الحزب وسياسته، والمناقشة هنا ليست في صياغة العبارات ودقتها، بل في المضامين الفكرية والسياسية التي تؤطر هذه الصياغات.

وحول اعتبار الحزب الكفاح المسلح الاسلوب الرئيسي في النضال يقول الرفيق (ش): «ان المعطلقات الواردة في المقال تبرر مشروعية لجوء الحزب إلى العنف الثوري، وهي صحيحة، إلا انها غير كافية لاعتباره اسلوباً رئيسياً في الكفاح لحزب يمر بمثل ظروفنا الحالية، بمعنى ان الحزب غير قادر على ممارسته كاسلوب رئيسي. بل ولا يمكن ممارسته إلا بصورة ثانوية مهما أتعبنا أنفسنا بالحديث عن قمع وعنف السلطة وضرورات الكفاح والعنف الثوري. ومن الضروري الانتباه إلى انه اذا كانت مشروعية اللجوء إلى هذا الاسلوب أو ذاك ترتبط بالظروف السياسية بشكل عام، وبالاسلوب الذي تعتمده السلطة كاسلوب رئيسي في مواجهة نضال الحركة الثورية، فان اختيار الاسلوب الرئيسي (سلمي أو عنفي) يعتمد على امكانيات الحزب وظروفه الذاتية أيضاً. وبالاخذ استدراك المقال «من العفوي الفوز ان ممارسة الحركة الثورية الفعلية للكفاح المسلح بأساليبه المتنوعة أمر مرتبط بالظروف والامكانيات». واذا تجاوزنا التعليق على الظروف والامكانيات جاءت عامة، فانها ـ أي الظروف والامكانيات ـ تأكيد للفكرة التي سبقتها باعتبار انها تتعلق بممارسة أي شكل أو اسلوب من أساليب الكفاح المسلح المتنوعة، وليس بممارسة الاسلوب المعني أو غير المعني كاساليوين وشكلين رئيسيين مختلفين من أساليب الكفاح. ولكن هل يمكن حقاً اختيار اسلوب الكفاح الرئيسي بعيداً عن ظروف وامكانيات الحزب؟».

ويتوصل الرفيق (ش) الى استنتاج «ان عدم اعتبار الكفاح المسلح اسلوباً رئيسياً لا يعني البتة ان نهج الحزب كان خاطئاً. ان الانتقال من هذا الاسلوب الرئيسي إلى ذاك مرتبط ليس فقط بالظرف السياسي العام ـ كعامل موضوعي ـ بل، وأيضاً، بامكانيات الحزب الثورى ـ كعامل ذاتي ـ وهذا الأمر يتيح للحزب مرونة أكبر في صياغة أساليب عمله وسياسته».

ويختتم الرفيق (ش) رسالته بالاشارة إلى ان المقترحات والمعالجات لـ والخروج من الانكماشة جاءت من وجهة نظر كون الانكماشة عسكرية فقط ولهذا كانت ناقصة ومجزوءة وتخفض حركة الانصار تحديداً، بينما المطلوب، اضافة إلى ما ذكره المقال، «اعادة فحص كافة أساليب عمل الحزب وتدقيق سياسته وبنائه».

«حقوق الانسان» في العراق

مطلوبٌ الانتقال من عرض الشكوى الى بناء حركة تعبوية فاعلة

لم تبق سوى حكومات قليلة في العالم - من بينها الحكومة العراقية - لم تنحن امام تيار الاقرار بـ«حقوق الانسان» واحترامها. ولم تتجاوب مع الانعطافة العالمية نحو الحرية والغاء القيود المناقية لها.

ولم تبق سوى شعوب قليلة مازالت تعيش، كالشعب العراقي، في ظل دكتاتورية فردية سافرة لا يلزمها دستور ولا تراقبها أو تحاسبها - أو حتى تلاعبها - بمؤسسات قانونية أو صحفية أو حزبية.

ولم يتبق سوى وقائع قليلة عن جرائم التهجير والابادة والقمع وسلب الحقوق المدنية والقومية، كما يجري في العراق، بعيداً عن ادانة المجتمع الدولي بما يتناسب وبشاعة تلك الجرائم.

ان غياب مستلزمات حقوق الانسان في العراق لا يتمثل، فقط، في تلك الطائفة من الانتهاكات والممارسات اللاانسانية التي يتعرض لها أصحاب الرأي، ومن لا يتفق مع سياسة ومواقف الحكم، بل وأيضاً في الوضع الدستوري القائم، سواء في الطبيعة المشوهة لوظائف وحدود السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أو في الطبيعة اللاشرعية واللادستورية لتركيبة تلك السلطات.

ولعل بقاء البلاد تحت «دستور مؤقت» منذ أمد طويل أصبح دليل على استهتار الحكم بحقوق الشعب العراقي، وانعدامه في سياسات ومواقف اعتباطية، ليست مفوضة من قبل الارادة العامة، بما فيها تلك السياسات والمواقف التي تعني مصير الشعب والبلاد، مثل اعلان الحرب مع ايران.

وهذا الدستور المؤقت أخرجه «مجلس قيادة الثورة» فنص على انه، هو نفسه «الهيئة العليا للدولة» التي تحولت في نهاية المطاف إلى اسم لصلاحيات وقرارات رئيسه صدام حسين. وقد شملت هذه الصلاحيات والقرارات التصرف بكل ما يتعلق بمصير البلاد وشؤون أفرادها، حتى الشخصية والصغيرة منها.

أما «المجلس الوطني» الذي أعلن عن قيامه، عام ١٩٨١، استناداً إلى الدستور المؤقت، فلا مهام له غير تزيين «المعجزة» القائد والولاء له وتبرير جرائمه.

وتتجسد صورة حقوق الانسان العراقي الغائبة تماماً، والمحكومة بقوانين عشوائية، لتملأ ملامح مريعة هي هوس استعمال القوانين والتشريعات، خلال سنوات الحرب الثمان خصوصاً، لتغطية المذابح والجرائم وأعمال الابادة.

وعدا عن هذا فان الدستور المؤقت، الذي انتهك بفظاظة على مدى عشرين سنة، ما زال متكأ لجميع الاجراءات التعسفية لحقوق الانسان، وبخاصة اجراءات «مجلس قيادة الثورة» ورئيسه، وقرارات المحاكم العسكرية ومحاكم «أمن الثورة» حيث تنعدم فرص الدفاع عن النفس ويسائر امتيازات الحماية القانونية التي أقرتها المواثيق الدولية...

ان ملف «حقوق الانسان» في العراق ملىء بالشواهد والأدلة على الانتهاكات والممارسات اللاإنسانية، وان وجود أكثر من مليون مواطن عراقي خارج الوطن قسراً لهو دليل صارخ، على بشاعة الانتهاكات الداخلية، الأمر الذي يلزم جميع الضحايا، وفي المقدمة قوى المعارضة السياسية، الضحية الأولى لتلك الانتهاكات، بالعمل المشترك للاتقلال بنشاطها من اصدار البيانات وتقديم الشكاوى ازاء غياب «حقوق الانسان» إلى تأسيس حركة وطنية ودولية ناشطة تشمل مناورات الحكم وتمنعه من مواصلة التعتصف بارادة المواطنين والشعب، وتكسر الحدود التي تحول دون وصول صوت «حقوق الانسان» العراقي المسلوبة إلى الرأي العام في كل مكان بما يتناسب مع حجم المعاناة والقطائع اليومية الجارية.

ولعل في صدارة التدابير، غير القابلة للتأجيل، والتي ينبغي اتخاذها هو تشكيل هيئة وطنية موحدة من الشخصيات الاجتماعية والسياسية والثقافية الوطنية تتولى صياغة حركة المطالبة بضمان وحقوق الانسان» في العراق، وتحشد حولها الرأي العام الداخلي والعربي والدولي

ان الشيوعيين العراقيين إذ يدعون القوى والاحزاب والمنظمات والهيئات السياسية والاجتماعية والثقافية والانسانية العراقية وجميع الوجوه والشخصيات الاجتماعية والاعلامية، في داخل البلاد وخارجها، إلى الارتقاء بالعمل من أجل «حقوق الانسان» العراقي، فهم يدعون الجميع إلى التخلي عن الاعتبارات الفئوية والمكاسب الاعلامية الضيقة التي ثبت انها لا تساعد على تطويق الاعتداءات الصارخة على الحقوق المشروعة لابناء شعبنا.

فإلى العمل من أجل حركة الدفاع عن «حقوق الانسان» في العراق، وإلى نبذ الأساليب التقليدية، والضيقة في التعبير عن القضية العراقية.

بالمناسبة

المدن المُعمّرة ممنوعة على أهلها

يأففي ما تكون عليه الضجة الدعائية، وبأبهر ما تسطع به الأضواء الكشافة، أعيد اعمار مدينة الفاو التي امحت، في ستي الحرب العجاف، كل معالمها وشواهد الحياة فيها.

ربما خُيّل للبعض ان «الهدّة» التي أظهرها صانع فاو القرار الحربي للتعجيل في اعادة اعمار المدينة بسرعة قياسية، انما كانت اكراماً لعيون أهل الفاو الذين أضطر من لم يمت منهم إلى اخلاء مدينته هرباً من الصوت الرؤام المحقق، وتقديراً لتضحياتهم الجسيمة وعذاباتهم الشديدة.

لقد استبشر أهل الفاو خيراً بزوال كابوس «القادسية»، ثم بادئة اعمار مدينتهم، وراودتهم أحلام أزمانها العودة إلى مرابع صباهم.

لكن أهل الفاو الذين انتظروا بهم السلام سنوات مديدة، في المدن القريبة والبعيدة، فوجئوا، وهم في احلامهم الوردية، وحتى قبل ان يكتمل اعمار مدينتهم، بمن يردد على اسماعهم الآتي والسلاح بيده:

«تلو عليكم كتاب ديوان رئاسة الجمهورية المرقم (١٩٨٢) والمؤرخ في ١٩٨٩/٦/٨ المعمم بكتاب وزارة الدفاع المرقم (١٩٠٥) والمؤرخ في ١٩٨٩/٦/١١ والمتضمن التعليمات والضوابط الخاصة بمن يحق له السكن في مدينة الفاو بعد اعادة اعمارها:

١ - ان يكون من الموالين للحزب والثورة ومن منتسبي الحزب حصراً.

٢ - ان لا يكون له أقارب من الدرجة الأولى من المعدومين من منتسبي الاحزاب السياسية المعارضة.

٣ - ان لا يكون أحد افراد عائلته قد فرّ من الخدمة العسكرية أثناء الحرب.

... والحاضر إبلغ الغائب!!

هل يبدو هذا أمراً غريباً؟..

اليكم أمراً غريباً آخر، هو حقيقة راسخة، كبابتها، في بلاد العجائب:

أبلغت سلطات الأمن في قضاء ابو الخصيب جميع العوائل التي أعدم أو سجن أحد افرادها بتهمة الانتماء إلى الاحزاب المعارضة أو التعاون معها، وتحديداً الحزب الشيوعي العراقي وحزب الدعوة الاسلامية - بيع بيوتها وبساتينها، ان كانت تملك بيوتاً وبساتين، والهجرة من القضاء فوراً، وعدم العودة اليه تحت طائلة اشد العقوبات!

هل يصعب على كل ذي عقل راجح استشافة عقول هذين القرارين وادراك دوافعهما ومغزاهما؟

هل لا يمكن المقارنة بين ما يجري في العراق وما يجري في فلسطين وجنوب افريقيا؟

عبود

الانصار يتصدون لهجوم المرتزقة

فجر ٢٦/ ١٢ حاولت وحدة من مرتزقة السلطة، تعدادهما حوالي الخمسين، الاقتراب من منطقة صادر حاكوم فوقعت في كمين نصبته قوة مشتركة من انصار حزبنا والإتحاد الوطني الكردستاني. فاضطر المرتزقة إلى الانسحاب بعد ان تكبدوا ثلاثة من القتلى وعدداً من الجرحى. وسرعان ما ظهرت في سماء المنطقة طائرتان لنجدة المرتزقة. وتعرض موقع المعلية إلى قصف مدفعي متقطع من قوات السلطة.

وفي أواخر تشرين الثاني الماضي حركت السلطة قطعات عسكرية كبيرة وحشدتها في منطقة الأهوار، حيث تم توزيع ثلاثة ألوية مغاوير، تدعمها قوات من الدروع، على ثلاثة محاور بين قضاء الشطرة وناحية السلام ومنطقة هور العميكه. وقامت هذه القوات بنصب مغارز تفتيش ونقاط سيطرة، اتخذت تمشيط واسع للمنطقة. وفي غضون ذلك غطىّ سماء المنطقة أكثر من عشرين طائرة هليكوبتر، منذ الصباح وحتى المساء، لتوفير حماية اضافية للقطعات المنتشرة. وأفادت الانباء ان السلطة قامت بتوزيع الأقمعة المضادة للاسلحة الكيمياوية على كافة العسكريين المشاركين في الحملة.

وبعد جولات عديدة قامت بها الطائرات السمتية وهي توجه النداءات لمقاتلي المعارضة بتسليم أنفسهم وعدم اللجوء إلى استخدام السلاح، وقعت مناوشات بالأسلحة الخفيفة بين قوات السلطة وقوى المعارضة نجم عنها عدد من الاصابات.

وبسبب من الحشد العسكري الكبير المدعوم بالأسلحة المختلفة يمكنت قوات السلطة من السيطرة على المنطقة وأسر أعداد كبيرة من عناصر المعارضة وكان بينهم جنود وضباط صف وضباط برتب مختلفة، وكذلك مهندسون واطباء ومهيون آخرون.

حشود عسكرية تهاجم قوى المعارضة في الاهوار

خلال شهري ايلول وتشرين الاول الماضيين قامت عدة مغارز بطلة من المعارضة بنصب سيطرات مسلحة في مناطق مفروقة من محافظتي ذي قار وميسان، تمكنت خلالها من القاء القبض على العديد من العناصر الموالية للسلطة. فيما قامت مغارز أخرى بتصفية عدد من رموز السلطة وعملائها المعروفين بعدائهم لجماهير الشعب ومماراستهم الارهابية ضدها.

انهيار قصر الدكتاتور في الثرثار

هطلت يوم الجمعة ١٠/ ١١/ ١٩٨٩ امطار غزيرة شملت معظم مناطق العراق، وادت، فيما ادت، إلى انهيار قصر صدام حسين المشيّد وسط بحيرة الثرثار بعد ان غمرته المياه.

والقصر المنهار هو من أكثر قصور صدام بهرجة وكلفة. اقيم على جزيرة صناعية في البحيرة، ويتصل بشاطئها الغربي بجسر طويل، يحيط بسور وثكنة للحرس ومدافع مضادة للجو. وكان في القصر قاعات تحت الماء ذات جدران زجاجية متينة ليتمتع رواده بمشاهدة الحياة المائية في البحيرة، فضلاً عن المرافق الخدمية ومقرات اقامة عناصر الحماية. تضررت في الانهيار كذلك العمارات (بيوت عائمة) المحيطة بالقصر.

وكان العمل في بناء القصر قد استغرق عدة سنوات وكلّف الملايين من الدنانير والمعلات الصعبة، وساهمت في بنائه شركات التصنيع العسكري وشركات وخبرات اجنبية.

وفور انهيار القصر «المائي» جرى اعتقال الضابط المسؤول عن قوات الحراسة بتهمة التقصير!

..وقصر جديد على تلّة من سلاح الخردة!

نشرت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية تقريراً عن الاوضاع في العراق ووردت فيه الفقرة التالية عن قصر جديد يقوم الدكتاتور بانشائه في منطقة الطارمية التي الحقت مؤخراً بمحافظة تكريت:

«بالرغم من الديون الهائلة التي تثقل كاهل الاقتصاد العراقي، يستمر صدام حسين في انفاق المبالغ الضخمة على رغباته الشخصية. ومن ذلك القصر الجديد الذي يشيّده وتقوم شركة «ميتان» البريطانية باعداد التصاميم الداخلية له وسط سرية شديدة في منطقة الطارمية شمالي بغداد. وكانت المواصفات التي طلبها لقصره موضع سخرية من الشركات المعمارية البريطانية، اذ طلب (صدام حسين) ان يشيّد القصر على تلة من بقايا السلاح الايراني الذي تم الاستيلاء عليه في الحرب، وان تكون للقصر ثماني بوّابات. وسيطلق على القصر اسم: صرح القادسية!